

المصرف المركزي الأفريقي

ومستقبل الاتحاد النقدي للجماعة الاقتصادية الأفريقية

في ضوء التجربة الأوروبية

د / فرج عبد الفتاح فرج (*)

١- مقدمة:

نصت المادة التاسعة عشر من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي علي إنشاء مصرف مركزي إفريقي، يتحدد نظامه، ولوائحه بموجب بروتوكول خاص.

كما نصت ديباجة القانون سالف الذكر علي حاجة الدول الأفريقية للتعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، والتصدي - بصورة أكثر فعالية - للتحديات التي تفرضها العولة، كذلك أيضا قد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة والثلاثين الخاصة بالترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية، علي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقا لأي توجيهات او قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة في الفقرة الأولى من ذات المادة. ولما كان هدف إنشاء البنك المركزي الإفريقي قد ورد من حيث توقيته الزمني في المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (يونيو

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم السياسة والاقتصاد - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة .

(١٩٩١)، وكان القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة والثلاثين من القانون التأسيسي للاتحاد له الاسبقية علي أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية لا تتفق معها او تعارضها، فإنه بذلك يكون دور البنك المركزي الإفريقي الذي يدير السياسة النقدية، ويتحكم في أدواتها علي مستوى القارة الإفريقية قد حل أجل قيامه، ووجب طرحه علي مؤتمر رؤساء وحكومات الاتحاد.

تأتي هذه الورقة بهدف المساهمة في وضع التصورات الممكنة لهذا الدور وفقاً لطبيعة المراحل المتعاقبة لعملية التكامل ، وفي ضوء الخبرة الأوروبية والخبرات الإفريقية المتاحة في التجمعات الإقليمية الفرعية كتجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « كوميسا » Common Market for Eastern and Southern Africa « Comesa » أو مؤتمر التنمية للجنوب الأفريقي « سادك » « Sadc » South African Development Community أو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا West Africa Economic Monetary WAEMU أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إكواس "Economic Community of West African States" Ecowas ، ولما كانت الخبرة الأوروبية في هذا المجال تظل نموذجاً يمكن الاسترشاد به في دراسة الموضوع المطروح بهدف استخلاص الدروس المستفادة، وإنتقاء الجوانب التي يمكن أن تفيد في حالة الدول الإفريقية، فقد جري تنظيم الورقة علي النحو التالي: القسم الثاني عرضنا فيه تجربة الاتحاد الأوروبي نظرا لما لهذه التجربة من أهمية، فهي تضم حتي الآن (٢٠٠٤) أكبر تجمع من الدول قام بعمل وحدة نقدية بين ١٢ دولة من دوله الأعضاء، مع إمكانية دخول دول أخرى من الاتحاد الي هذه الكتلة النقدية، ومن ناحية ثانية فإن المعايير التي وضعتها معاهدة ماستريخت للانضمام لهذه الوحدة النقدية تظل معايير موضوعية واجبة الاحترام في ظل ما قدم بشأنها من تحليل في الأدب الاقتصادي، وأخيرا

فإن القارة الأوروبية شهدت تبايناً في الأداء الاقتصادي فيما بين الدول المكونة لمنطقة اليورو قبل انضمامها لهذه الكتلة النقدية وهو الأمر الذي تتسم به حالة الدول الأفريقية الآن، حقيقة أن التباين في الحالة الأوروبية، يصعب مقارنته بحالة كثير من الدول الأفريقية، غير أن التدرج في قيام الوحدة الأوروبية علي نحو ما أتبعته دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون هادياً للدول الأفريقية ولاسيما في حالة وجود تباينات واسعة علي مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، أما القسم الثالث فقد عرضنا فيه لخبرة البنوك المركزية الأفريقية علي مستوى التجمعات الإقليمية، كتجمع كوميسا، سادك، إكواس مع إبراز طبيعة دور اللجان الممثلة لهذه البنوك داخل التجمعات الإقليمية الفرعية في إدارة النظم النقدية، وفي القسم الرابع عرضنا للتباينات الموجودة علي مستوى الأسواق المكونة للنظم النقدية في أهم التكتلات الاقتصادية الأفريقية حيث تم عرض وتحليل التباينات في أسعار الفائدة علي الاقتراض من البنوك التجارية، والرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتطور أسعار الصرف في الأسواق الموازية، كما عرضنا في هذا القسم لعجز الموازنة العامة وتطوره نظراً للارتباط الوثيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية من ناحية، كما أن عجز الموازنة العامة في كثير من الأحوال يكون بمثابة السبب الرئيسي لزيادة المعروض النقدي، وبالتالي للتضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية من ناحية أخرى، وأخيراً قمنا بتحليل مؤشر الديون الخارجية كنسبة الناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً فإن القسم الخامس تم تخصيصه لعرض سيناريوهات مختلفة لطبيعة الدور المنتظر من المصرف المركزي الإفريقي، هل هو دور استشاري فقط علي نحو ما تم في برلمان عموم إفريقيا؟ أم هو دور جزئي وملزم في عملية إدارة بعض جوانب النظم النقدية؟ أم دور فعلي وكامل في عملية إدارة هذه النظم، وما مدى توافق ذلك مع كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي؟ وفي النهاية تأتي خاتمة الورقة حيث تضمنت النتائج والتوصيات.

٢ - البناء الاقتصادي والنقدي للاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للقارة الأفريقية؛

اتجه العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الي إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة، ويرى فريق من الكتاب أن هذه التكتلات هي سبيل العالم الي تحقيق الوحدة الاقتصادية العالمية^(١)، وقد تطورت تجربة إقامة هذه التكتلات في ظهور عديد منها في القارة الأمريكية (تكتل نافتا) (NAFTA) "North America Free Trade Area" الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك فضلا عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم دول الأمريكيتين بحلول عام ٢٠١٧، كذلك أيضا في القارة الآسيوية حيث ظهر تكتل "الآسيان" ليضم ١١ دولة من دول القارة الآسيوية، وهناك محاولات لضم الصين الي هذا التكتل، وفي القارة الأفريقية هناك عديد من التكتلات كتكتل الكوميسا الذي يضم عشرين دولة من دول شرق وجنوب القارة، وتكتل الإيكواس الذي يضم ست عشر دولة من دول غرب القارة، وتكتل الساحل والصحراء الذي يضم ثمانى عشر دولة من دول القارة، وتكتل السادك الذي يضم أربع عشر دولة من دول القارة، وفي الشمال فإن مشروع إقامة الاتحاد المغاربي الذي اعلن عنه في عام ١٩٨٩ لإقامة تكتل فيما بين (ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) مازالت خطواته تسير ببطء ملموس لأسباب بعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي، وظروف بعضها محلي، والآخر خارجي.

غير أن تجربة الاتحاد الأوروبي تظل هي التجربة الرائدة والنموذج علي مستوى إقامة التكتلات العالمية، وكما هو معروف فإن الاتحاد الأوروبي قد نشأ بعدد محدود من الدول الأوروبية عام ١٩٥٧ (٦ دول) وأخذ في التوسع الي أن اصبح خمس وعشرين دولة في أول مايو ٢٠٠٤ كما أنه وصل الي مرحلة الوحدة النقدية^(٢). فيما بين اثني عشرة دولة من دوله أعضاء الاتحاد^(٢).

٢-١-الاتحاد الأوروبي: إرهاصات الوحدة الأوروبية(٣):

يمكن رصد أهم الوثائق التي تضمنت اللبنة الأولى لإقامة الوحدة الأوروبية

فيما يلي:

١ - معاهدة باريس عام ١٩٥١ والتي اقرت إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب .

European Coal And Steel Community (EEC)

٢- معاهدة روما التي قررت إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧ .

The European Economic Community (EEC)

وقد أسفرت هذه المعاهدات عن صدور عدة وثائق أخرى تعد بمثابة وثائق تنفيذية للإطار العام الذي تضمنته معاهدة باريس ومعاهدة روما، ونخص بالذكر من هذه الوثائق القانون الأوروبي الموحد عام ١٩٨٦، ومعاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت عام ١٩٩٢)، معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧، وأخيراً معاهدة نيس عام ٢٠٠١ لقد هيأت كل هذه الوثائق الإطار القانوني القوي للتكامل إقتصادياً بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

وعلى ذلك سوف نتناول في ضوء هذه الوثائق مسيرة الوحدة الأوروبية.

٢-٢- السوق الأوروبية المشتركة وتطورها(٤):

لقد كانت الخطوة الأولى في التكامل الأوروبي هي إنشاء سوق مشترك للفحم والصلب بين ست من الدول الأوروبية هي (بلجيكا - ألمانيا الاتحادية - فرنسا - إيطاليا - لكسمبرج - هولاندا) لقد جاء إنشاء هذه السوق عقب انتهاء حرب ضروس شهدها العالم، وقد استهدف إنشاء السوق إشاعة مناخ الاطمئنان والسلام فيما بين الدول الست، وتركيز الجهود نحو بناء اقتصادات

السلام. لقد قررت الدول الست بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية تأسيسا علي إنشاء سوق مشترك فيما بينها، يسمح فيه بانتقال السلع والخدمات، ولقد تدرجت الدول الست في إزالة التعريفات الجمركية فيما بينها، الي أن تم إزالتها بالكامل في أول يوليو عام ١٩٦٨، ذلك في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول قد أخذت في توحيد سياساتها الاقتصادية في مجال التجارة، والزراعة منذ بداية عقد الستينيات، ومع نجاح الدول الست في إقامة السوق الأوروبية المشتركة علي النحو المشار إليه، فقد توسعت عضوية السوق من ست دول الي تسع دول بدخول الدنمارك - ايرلندا - المملكة المتحدة في عام ١٩٧٣، وفي ذات الوقت فقد اتخذت أجهزة السوق خطوة تعد هامة علي مسيرة التكامل الأوروبي وهي العمل الي إنشاء صندوق التنمية الإقليمية الأوروبي (ERDF) The European Regional Deveiopment Fund والذي تم إنشائه بالفعل في عام ١٩٧٥.

لقد دعت الظروف التي شهدها العالم في عقد السبعينيات والمتمثلة في زيادة أسعار البترول عام ١٩٧٣، وعام ١٩٧٩، وكذلك ايضا اعلان الولايات المتحدة الأمريكية الخروج عن آخر شكل من أشكال قاعدة الذهب (نظام الصرف بالذهب) في عام ١٩٧١، لدفع دول القارة الأوروبية للعمل نحو الحفاظ علي قيمة عملاتها، لقد كانت هذه الظروف بحق تحديا للاقتصاد النقدي في العالم أجمع، وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان للسوق الأوروبية المشتركة، تبعها أسبانيا والبرتغال في عام ١٩٨٦، وهو الأمر الذي دعي قادة السوق للأخذ بعين الاعتبار فجوة التنمية بين الدول الأثنتي عشر وكيفية مواجهتها من خلال برامج للتكيف سميت ببرامج التكامل المتوسطي (IMP) (Integrated Mediterranean Programs)، وعلي مستوي العلاقات الخارجية فقد لعبت دول السوق الأوروبية المشتركة دورا

أكثر كفاءة ولاسيما مع الدول الأفريقية (جنوب الصحراء)، ودول الكاريبي والباسفيكي (ACP Countries) ، فقد تم التوقيع علي سلسلة معاهدات لومي (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) تم اتباعها توقيع معاهدة كوتونو في يونيو ٢٠٠٠ ، كما ارتبط الاتحاد الأوروبي باتفاقات شراكه أورو متوسطية مع أغلب دول الشمال الأفريقي (مصر - تونس - المغرب)، وبذلك فإن أوروبا قد هيأت نفسها للمنافسة علي قيادة العالم اقتصادياً.

لقد شجع التوسع في عضوية الاتحاد رئيس المفاوضات الأوروبية في عام ١٩٨٥ لكي ينشر ما سمي بالورقة البيضاء ليضع توقيتات لاكتمال السوق الأوروبي الموحد في أول يناير عام ١٩٩٣ ، وهو الأمر الذي اقتضي إصدار القانون الأوروبي الموحد الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٨٧ ودخل حيز التنفيذ في أول يوليو ١٩٨٩ .

٢-٣- الوحدة الأوروبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي^(٥).

لقد اختلفت الخريطة السياسية للقارة الأوروبية بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، وتفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ ، وظهرت حكومات جديدة ديموقراطية في شرق ووسط أوروبا، وفي ذات الوقت فإن السوق الأوروبية أيضا كانت تخطط لتحقيق أهداف جديدة علي مسار الوحدة الاقتصادية النقدية، لقد جرت المفاوضات بين الدول الأعضاء وأسفرت عن التوقيع علي معاهدة جديدة سميت معاهدة ماسترخت دخلت حيز النفاذ في الأول من نوفمبر ١٩٩٣ ، وتغير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) الي الاتحاد الأوروبي (EU)، واستهدفت هذه المعاهدة تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء بحلول عام ١٩٩٩ .

لقد شهد الاتحاد الأوروبي أول توسع لعضويته في ظل معاهدة ماسترخت بحصول كل من (النمسا - فنلندا - السويد) علي عضوية

الاتحاد في الأول من يناير عام ١٩٩٥، ثم شهد الاتحاد توسعا آخر وليس أخيرا، بحصول عشر دول علي عضوية الاتحاد في أول مايو عام ٢٠٠٤، وهي (قبرص - جمهورية التشيك - استونيا - لاتفيا - ليتوانيا - مالطة - بولندا - سلوفاكيا - سولفانيا - المجر).

وتذهب بعض الآراء للقول بأن حصول هذه المجموعة من الدول علي عضوية الاتحاد جاء لأسباب سياسية أكثر منها اقتصادية، إذ أن الديمقراطية الوليدة في هذه الدول هي أولي بالرعاية، واتجاه هذه الدول للأخذ بفلسفة اقتصاديات السوق، فيه منافع لأوروبا الموحدة علي المدى الطويل.

لقد عمل الاتحاد الأوروبي علي إنشاء البيت الأوروبي الموحد حتي يستطيع الاستفادة من ظروف المنافسة العالمية، ويحقق أفضل الايجابيات من عملية العولة التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذات الوقت فقد أخذ الاتحاد الأوروبي بآليات التكامل علي المستوي غير الحكومي، حيث شجع من اتصال الجمعيات غير الحكومية في ظل توحيد التشريعات القائمة في دول الاتحاد، كما وضع مشكلة البطالة داخل دول الاتحاد في أولي أولوياته نظرا لما لهذه المشكلة من آثار سياسية علي المستوي الاقتصادي والمستوي الاجتماعي.

٢-٤- النظام النقدي الموحد (٦).

لقد بدأ التفكير في إقامة النظام النقدي الأوروبي الموحد منذ عام ١٩٧٠ حينما اقترح مستر "وارنر روبرت" (رئيس وزراء لكسمبرج فيما بعد) ضبط السياسة النقدية وتناسقها مع الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء الست. غير أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه لم تتخذ إلا في عام ١٩٧٩ حيث تم إنشاء النظام النقدي الأوروبي European Monetary System

(EMS) ليخفض من الاختلافات في أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء في الاتحاد ، حيث سمح بتذبذب في قيمة العملات فيما بين (-٢,٢٥٪ حتى ٦٪) غير أن هذه السياسات فشلت بسبب عدم استقرار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام اكتمال السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٨٦، والسماح بانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فإن نجاح النظام النقدي الأوروبي كان رهنا باستقرار عملات الدول الأعضاء في مواجهة بعضها البعض من جانب، وفي مواجهة دولار الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر.

لقد جاء إنشاء الاتحاد النقدي في أوروبا عبر خطوتين أساسيتين هما(٧)؛

(أ)؛ التوقيع علي اتفاقية ماسترخت في فبراير سنة ١٩٩٢؛

لقد تم التوقيع علي اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي (الاتحاد النقدي الاقتصادي) في فبراير سنة ١٩٩٢ بمدينة ماسترخت ودخلت حيز النفاذ في نوفمبر سنة ١٩٩٣، في ظل هذا الاتفاق فإن العملات المحلية للدول الأعضاء سوف تستبدل بعملة أوروبية موحدة، وذلك شريطة أن تقوم الدول طالبة العضوية باستيفاء عدة شروط سنعرض لها حالاً.

(ب) إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي.

تم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي الموحد في يناير سنة ١٩٩٤، تمهيدا للقيام بوظائف البنك المركزي الأوروبي . وفي اول يناير سنة ١٩٩٩ قامت ١١ دولة بطرح اليورو للتعامل الحسابي الي جانب عملاتها، هي (النمسا - بلجيكا - فنلندا - فرنسا - المانيا - ايرلندا - إيطاليا - لكسمبورج - هولندا - البرتغال - اسبانيا) ثم لحقهم اليونان في اول يناير عام ٢٠٠١ ومنذ هذا التاريخ فإن البنك المركزي الأوروبي يتولي مسئولياته في وضع السياسة النقدية ، وفي اول يناير ٢٠٠٢ فإن عملة اليورو المعدنية والورقية

تم وضعها في التعامل كما تم سحب العملات المحلية من التداول وانتهت هذه الفترة في ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٢ ليظل اليورو هو العملة الموحدة في أوروبا (١٢ دولة) .

٢-٤-١- معاهدة ماسترخت وشروط الانضمام للوحدة النقدية(٨).

لقد تم التوقيع علي معاهدة ماسترخت ودخلت حيز النفاذ في نوفمبر سنة ١٩٩٣ وقد مضي اثني عشر عاما حتي اصبحت واقعا ملموسا بتداول وحدة النقد الأوروبية (اليورو في ١٢ دولة عضو بالاتحاد الأوروبي) ، لقد انصرفت هذه الفترة في عمل الاستعدادات اللازمة لاستيفاء الشروط التالية :

- ❖ يجب أن لا يزيد معدل التضخم بمقدار ١,٥ بنط مئوي عن متوسط معدل التضخم لأقل ثلاث معدلات تضخم في دول المجموعة.
- ❖ يجب أن لا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل بمقدار ٢ بنط مئوي عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في الثلاث دول التي تشهد أقل معدلات للتضخم.
- ❖ ألا تكون الدولة طالبة الانضمام قد تعرضت لخفض في قيمة عملتها الوطنية خلال السنتين الماضيتين لطلب دخولها للاتحاد النقدي.
- ❖ يجب أن لا يزيد عجز الموازنة العامة عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ يجب أن لا تزيد نسبة الديون الحكومية عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد قامت اثني عشر دولة باستيفاء هذه الشروط ، أما باقي دول الاتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي (الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة) ، لقد حصلت المملكة المتحدة علي حق البقاء

خارج الكتلة النقدية ، أما السويد فقد قررت عدم الدخول مستخدمه نصوص المعاهدة التي تبيح لأي دولة أن تطلب مهلة حتي تستوفي الشروط المقررة ، أما الدنمارك فقد رفضت الإنضمام بناء على أستفتاء شعبي .

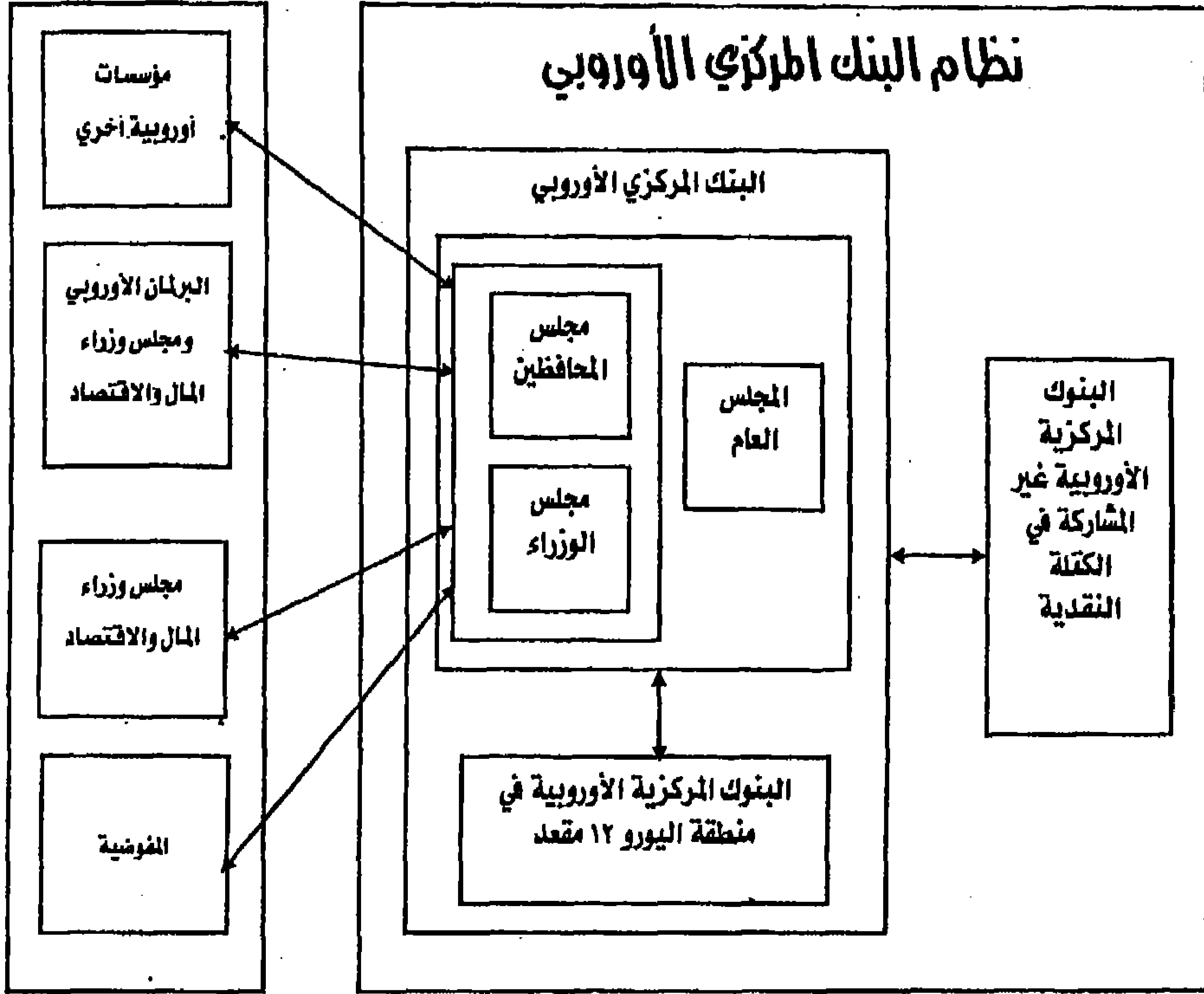
٢-٤-٢- العلاقة بين البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية للدول أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي^(١).

تساهم البنوك المركزية الوطنية مع البنك المركزي الأوروبي في وضع وتحليل السياسة النقدية الأوروبية من خلال عدة مجالس متخصصة، يأتي مجلس المحافظين في البنك المركزي في قمة سلطة هذا البنك، وهو ويتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي الي جانب أربعة من محافظي البنوك المركزية الأوروبية الوطنية التي دخلت كتلة اليورو، وهم يشغلون مقاعدهم في مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بصفتهم الشخصية، فهم لا يمثلون بلادهم، ولا يمثلون بنوكهم.

أما المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي فهو المجلس المسئول عن الإعداد للقاءات مجلس المحافظين طبقا للمادة ١٢/٢ من قانون البنك المركزي الأوروبي، كما يعد المجلس التنفيذي هو المجلس المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ولهذا المجلس أن يتلقي النصح والطلبات من اللجان المتخصصة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والتي هي بدورها تتلقي تلك الطلبات او النصائح من البنوك المركزية الأوروبية علي مستوي كتلة اليورو، أو تلك البنوك المركزية التي مازالت خارج نطاق المساهمة في تكوين كتلة اليورو، ويوضح الشكل رقم (١) تلك العلاقات المتشابكة بين البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء في كتلة اليورو، وتلك البنوك المركزية للدول أعضاء الاتحاد لكنها ليست عضو في الكتلة النقدية، كما يوضح الشكل العلاقة بين كل هذه البنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي.

(شكل رقم ١)

النظام الأوروبي للبنوك المركزية



Source: Hawarth, David & Loedel, Peter (2003) The European Central Bank, The New European Leviathan? (New York Palgrave Macmillan).

٣-٤-٢- صناعة السياسة النقدية في النظام النقدي الأوروبي (١٠).

يساهم كل من مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المجلس العام في البنك المركزي الأوروبي في صناعة السياسة النقدية المطبقة في دول الاتحاد النقدي الأوروبي.

لقد استهدف تحديد الأشخاص الفاعلة في صياغة السياسة النقدية وتحديد أهدافها، أن تضع هذه الأشخاص خبراتها في خدمة الاتحاد

النقدي، تلك الخبرات المكتسبة من ممارسة العمل في البنوك المركزية العاملة في الدول الأعضاء، حيث تملك هذه البنوك الرؤية العلمية والعملية لطريقة عمل الاقتصاد القومي في دولها، وهي الأقدر علي تحليل مشكلات البطالة والتشغيل، واستقرار الأسعار الذي هو أحد أهم شروط الاتحاد الأوروبي للانضمام للوحدة النقدية، غير أن الاستعانة بخبره هذه البنوك المركزية لم تفقد البنك المركزي الأوروبي استقلاليتها عنها.

وفي سبيل تحقيق الشفافية، وتحديد المسؤوليات فقد قررت معاهدة ماسترخت أن يقوم البنك المركزي الاوروبي بإعداد تقرير سنوي يقدم للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي الذي يقوم بمناقشة التقرير، وعلاوة علي ذلك فإنه علي البنك المركزي الأوروبي أن يقوم بنشر تقارير البنوك المركزية التابعة له أربع مرات سنويا (شتاء - ربيع - صيف - خريف)، كما يقوم بنشر تقارير شهرية عن نشاطه.

٢-٥- تباين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الأوروبية وفلسفة

معايير معاهدة ماسترخت (١١)؛

توسعت عضوية الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠٠٤ ليصبح عدد دوله ٢٥ دولة، وتأتي الوحدة النقدية كهدف طويل الأجل تسعى إليه هذه الدول المنضمة حديثا، يشاركها فيه الاتحاد الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، غير أن الاشتراطات التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي تظل دائما المعيار الموضوعي لدخول هذه الدول الي الكتلة النقدية.

وسوف تناقش في هذا القسم من الدراسة تباين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في هذه الدول، ولاسيما تلك المؤشرات ذات الصلة بمتطلبات الدخول للوحدة النقدية.

المحلي الإجمالي (١٢).

يعد عجز الموازنة أحد أهم مصادر التضخم النقدي، ذلك أن الحكومات تلجأ للاقتراض من البنك المركزي، وإذا كان البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة فإنه سوف يستجيب للحكومات، ويقوم بتمويل عجز الموازنة العامة تمويلاً تضخيمياً، إن التغير في عرض النقود في رؤية النقوديين، وما يجري عليه العمل في صندوق النقد الدولي عادة يكون محكوماً بالعلاقات التالية:

$$\Delta Ms = \Delta Res. + \Delta Lo.g$$

ΔMs حيث التغير في عرض النقود

ΔRes التغير في صافي الأصول الأجنبية

$\Delta Lo.g$ التغير في اقتراض الحكومة من البنك المركزي

ولما كان صافي الأصول الأجنبية يتحدد وفقاً لما للدولة من حقوق علي العالم الخارجي وما عليها من التزامات له، فإن زيادة التغير في صافي الأصول الأجنبية هو الطريق لزيادة عرض النقود الوطنية استناداً لمصادر تمويل حقيقية، أما الاقتراض من البنك المركزي بفرض مواجهة عجز الموازنة العامة فيعد أحد أهم مصادر توليد التضخم، لذلك فإن القضاء علي عجز الموازنة العامة من شأنه إزالة أهم أسباب التضخم، ولما كان الدين العام يقتضي سداد مدفوعات قانونية في شكل فوائد، فإن زيادة هذا الدين تعني زيادة الفوائد، وبذلك يزيد بند التحويلات الرأسمالية في جانب النفقات من الموازنة العامة، ولما كانت التحويلات عادة لا يقابلها حصول الدولة علي منافع مادية ملموسة، إذ أنها تتم سداداً لالتزامات قانونية، فإن زيادة الدين العام يعد أهم الأسباب الأساسية لزيادة المدفوعات التحويلية،

أي لزيادة الانفاق العام، الأمر الذي يؤدي لزيادة عجز الموازنة وتوليد موجات تضخميه، لذلك عملت معاهدة ماسترخت علي ألا تزيد نسبة الدين العام للنتاج المحلي عن ٦٠٪.

إن عجز الموازنة العامة لم يصل لنسبة ١٪ في كل من بلغاريا، استراليا، سولفانيا، ليتوانيا، لاتفيا وذلك عن عام ٢٠٠١، علي حين بلغ هذا العجز ٤,٥٪ جمهورية التشيك، ٥,٥٪ بولندا، ٣,٥٪ بولندا، ٦,٣٪ رومانيا ويري دي جراوي (De Grauwe 2003: 129-1) أن وضع الدول العشرة في عام ٢٠٠١، أفضل مما كان عليه وضع الدول أعضاء الكتلة النقدية في عام ١٩٩٤، حيث كان هذا المؤشر قد سجل أعلى من ٣٪ في ثلثي دول الاتحاد الأوروبي بل أنه قد بلغ في إحداها ١٢٪ وفي دولة أخري كان ٩٪، وعلي ذلك ووفقا للمؤشر عجز الموازنة فإن الدول العشرة الجديدة مؤهلة لاستيفاء متطلباته.

إن الدول العشرة المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي جميعها لم تبلغ فيها نسبة الدين الحكومي للنتاج المحلي الإجمالي نسبة ٦٠٪، وهو وضع لم يكن متحققا للدول أعضاء الكتلة النقدية في عام ١٩٩٤ حيث كانت هذه النسبة تزيد عن الـ ٦٠٪ في ثمان دول، بل أنها كانت تزيد عن ١٢٠٪ في إيطاليا، وبذلك فإن الدول حديثة الإنضمام قد استوفت ذلك الشرط.

٢-٥-٢- معدلات التضخم وأسعار الفائدة طويلة الأجل (١٣).

ويري دي جراوي أن وضع الدول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي في مؤشرات التضخم وأسعار الفائدة ليس أسوأ مما كان عليه الحال للأعضاء الحاليين في كتلة اليورو ويلخص ملاحظاته في أن أغلب دول أوروبا الشرقية ليس لديها مشكلات أكبر من تلك المشكلات التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية أعضاء كتلة اليورو، والتي استوفت شروط الدخول في عام ١٩٩٩.

فمعدلات التضخم في كل من بلغاريا، المجر، بولندا، التشيك، استونيا، سولفانيا، ليتوانيا، لاتفيا هي علي التوالي ٤,٥٪، ٦,٥٪، ٥٪، ٢,٥٪، ٦٪، ٢٪ أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فقد كانت في هذه الدول علي التوالي أيضا علي النحو التالي: ٧٪، ٨٪، ١١٪، ٧٪، ١١٪، ٨٪.

إن خفض معدلات التضخم بهدف جعلها قريبة من بعضها البعض في الدول أعضاء الاتحاد النقدي علي النحو الذي أوضحته معاهدة ماسترخت وطبقه البنك المركزي الأوروبي يستند الي فرضية اساسية هي تلافي الآثار السلبية علي أسواق العمل في الدول التي تتمتع بالاستقرار النقدي جراء انضمام دولا أخري تعاني من موجات تضخميه، ولإثبات هذه الفرضية فإن النموذج الذي قدمه بارجوردن (نقلا عن دي جراوي) (De Grauwe 2003:123)، يقدم برهاناً علي صحة هذه الفرضية، وذلك علي النحو التالي :

يفترض النموذج عدة فروض هي أن هناك دولتين ترغبان في الانضمام للاتحاد النقدي، الدولة أ، والدولة ب، وأن السلطات المعنية في الدولة (أ) تهتم بالقضاء علي مشكلة التضخم بدرجة اكبر من سلطات الدولة (ب)، كما أن داخل منطقة الوحدة النقدية ميل تجاه ظهور موجات تضخميه وأن معدل النمو الطبيعي للبطالة متماثل داخل منطقة الاتحاد النقدي وعلي ذلك فإن التوازن بين معدل التضخم ومعدل البطالة سوف يتحقق في الدولة (أ) عند نقطة تقع اسفل نقطة التوازن في الدولة (ب)، وذلك قبل قيام الاتحاد النقدي، أما في حالة قيام الاتحاد النقدي فسوف تتجه نقطة التوازن في الدولة الأقل تضخما الي أعلي، وتنتقل نقطة التوازن في الدولة الأكبر تضخما الي اسفل وذلك بحكم أن الوحدة النقدية سوف تعكس متوسط معدل التضخم المتحقق داخل الدولتين(١٤).

عملت معاهدة ماسترخت علي التقارب بين اسعار الفائدة طويلة الأجل داخل دول الكتلة النقدية حتي تجنب حملة السندات في الدول الداخلة للاتحاد من خسائر مالية ، ولإيضاح ذلك نعرض أن سعر الفائدة طويلة الأجل في الدولة راغية في الانضمام كان ٥٪، وداخل الكتلة النقدية كان ٤٪، أن ذلك سوف يشجع حملة السندات داخل الكتلة النقدية علي التخلص من سنداتهم للحصول علي السندات ذات العائد الأعلى.

إن ذلك الإجراء سوف يخفض من قيمة السندات داخل الكتلة النقدية، ويزيد من قيمة السندات خارجها علي افتراض أن العلاقة بين العملتين (سعر الصرف) لن تتغير، لذلك فقد اشترطت معاهدة ماسترخت التقارب في أسعار الفائدة طويلة الأجل قبل الدخول للكتلة النقدية، وحتى تجنب حملة السندات الخسائر المتوقعة من الاختلاف فيما بين أسعار هذه الفائدة.

٢-٥-٣- هل تظل بريطانيا خارج الكتلة النقدية الأوروبية(١٥).

إن الإجابة علي هذا التساؤل تتوقف علي رغبة المملكة المتحدة في الدخول للكتلة النقدية من عدمه، وعلي ذلك فإن محددات الإجابة علي التساؤل تتوقف علي أسباب تختلط فيها العوامل السياسية، مع العوامل الاقتصادية ، وإذا قصرنا محدداتنا علي الجانب الاقتصادي فقط ، فإننا نري أن بريطانيا ستظل لفترة طويلة خارج كتلة اليورو الأوروبي محتفظة بالسترليني كعملة خاصة بها، تحظى بالقبول العام في كافة دول العالم بما فيها الدول الأوروبية أعضاء كتلة اليورو، وربما كان مرجع ذلك للأسباب التالية :

❖ إن المملكة المتحدة وهي الدولة ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر علي مستوي دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تجارتها مع باقي دول

الاتحاد هي الأقل نسبيًا، كما أن مرونة سوق العمل لديها تضع قيودًا على إمكانية تحديد أسعار الفائدة طويلة الأجل بعيدًا عن سيطرة السلطات البريطانية، إن ارتفع سعر الفائدة قد يكون له تأثيره السلبي على رجال الأعمال، وبالتالي على أسواق العمل، ومعدلات الأجور الحقيقية.

❖ قوة الجنيه الاسترليني في مواجهة اليورو بدءًا من عام ١٩٩٦، لقد شهدت الفترة من ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ تدهورًا في قيمة الاسترليني في مواجهة وحدة النقد الأوروبية المتداولة حسابيًا (آنذاك) والمسماه بالأيكو، غير أن الاسترليني استعاد قوته في مواجهة وحدة النقد الأوروبي بدءًا من عام ١٩٩٦ إلى أن وصلت هذه الفترة لذروتها في عام ٢٠٠٠ ثم سجلت هبوطًا طفيفًا في عام ٢٠٠٣، أن مقارنة المؤشرات الاقتصادية التي يعكسها الجدول رقم (١) قد يفيد في استيضاح الأسباب الاقتصادية التي جعلت المملكة المتحدة تفضل عدم الدخول لكتلة اليورو.

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين المملكة المتحدة، ومنطقة اليورو

السنة	سعر الفائدة		التضخم		الدين الحكومي		عجز/فائض الموازنة	
	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة	اليورو	المملكة المتحدة
٢٠٠٠	٥,٥	٥,٣	٢,١	٠,٦	٧٠,٥	٤٢,٤	٠,٢	٤,٠
٢٠٠١	٥,٠	٤,٩	٢,٣	١,٥	٦٩,٤	٣٩,٠	(١,٣)	٠,٩
٢٠٠٢	٥,١	٤,٩	٢,١	٢,٠	٦٨,٧	٣٧,٦	(١,٤)	(٠,٢)

() تعني قيمة سالبة.

Source: De Grauwe, Paul. Economics of Monetary Union, Oxford University Press. 2002.

وأمام هذه المؤشرات يتضح أن المملكة المتحدة سوف تتأثر سلباً علي الأقل في الفترة القصيرة من جراء دخولها للكتلة الأوروبية، غير أننا نرى أن الجانب الاقتصادي وحده غير كاف لتقديم إجابة جامعة مانعة عن السؤال المطروح، إذ أن المسألة يتشابك فيها العامل التاريخي والعامل السياسي الي جانب العامل الاقتصادي.

٢-٦-١- الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي.

يمكن إجمال الدروس المستفادة من تجربة البنك المركزي الأوروبي في حالة قيام اتحاد نقدي علي المستوي الأفريقي فيما يلي:

٢-٦-١- التدرج خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الاقتصادية في الدول الراغبة في الانضمام، والوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة وأخيرة في حركة التكامل الاقتصادي فهي تتويج لإقامة السوق المشتركة، ولا يجب أن تسبقها.

٢-٦-٢- استيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم، نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة العامة، أسعار الفائدة طويلة الأجل حتي يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتدنية أثارها السلبية.

٢-٦-٣- تأكيد العلاقة بين البنك المركزي علي مستوي الكتلة النقدية والبنوك المركزية علي مستوي الدول الأعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون واستجلاب للخبرة المحلية الي المستوي المركزي، وحتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع دول الكتلة النقدية.

٢-٦-٤- استقلالية البنك المركزي، عن باقي الدول المكونة للاتحاد النقدي، سواء علي مستوي السياسات او علي مستوي الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين او أعضاء مجلس المدراء التنفيذيين إن الأمر في هذه الحالة يتطابق مع نظام العمل في المؤسسات الدولية ، فمصلحة الكتلة النقدية مقدمة علي المصلحة الفردية للدول أعضاء الكتلة.

٢ - خبرة البنوك المركزية الأفريقية علي مستوي التجمعات الاقتصادية الرئيسية في القارة الأفريقية.

٣-٣-١- لجنة البنوك المركزية في دول الكوميسا(١٦).

أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٩٧ كأحد مؤسسات السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا"، وقد استهدفت تنسيق السياسة النقدية فيما بين دول السوق من خلال برنامج يرتكز علي ٤ مراحل تنتهي بإقامة سلطة نقدية واحدة، وفيما يلي عرض لهذه المراحل.

المرحلة الأولى:

أ - الاهتمام بعلاج عجز الموازنة العامة وتخفيضه، مع إتاحة فرصة أكبر لنمو عرض النقود والتوسع في الائتمان المحلي وتحقيق الاستقرار النقدي بغية تهيئة المناخ المناسب لتحرير التجارة البينية وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تفعيل نشاط غرفة المقاصة.

ب- العمل علي تحرير أسعار الصرف اعتمادا علي قوي السوي لتعزيز تحرير المعاملات التي تتم بين الدول الأعضاء.

ج - التوسع في استخدام الشيكات السياحية بين الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية:

تهدف الي الحد من تقلبات العملات الوطنية وتخفيف قيود الرقابة علي النقد الأجنبي، كما يتم إلغاء أية قيود علي المعاملات التجارية.

المرحلة الثالثة:

حيث يتم تعويم العملات الوطنية للدول الأعضاء بالنسبة لبعضها البعض، مع السماح بهامش للتحرك، وتظل البنوك المركزية للدول الأعضاء خلال هذه المرحلة مستقلة، غير أن السياسة النقدية يتم تنسيقها من خلال مؤسسة نقدية موحدة.

المرحلة الرابعة والأخيرة:

حيث يكون هناك عملة واحدة مستخدمة في كافة الدول الأعضاء يتم إصدارها بمعرفة هيئة نقدية موحدة.

أن أغلب دول الكوميسا الآن استكملت تحرير اسعار الصرف (فيما عدا إرتريا التي مازالت تضع بعض القيود، وأثيوبيا، وبعض الدول المرتبطة براند جنوب أفريقيا)، وعلي مستوي عرض النقود فأغلب الدول خفضت من معدلات نمو العرض النقدي، ونجحت في تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار.

هذا وقد انعقد الاجتماع الخامس للجنة محافظى البنوك المركزية في موريشيوس في الفترة من ٢٣-٢٤ مارس ٢٠٠٠ وكانت أهم الموضوعات المطروحة علي برنامج عمل الاجتماعات:

١- مشروع تسهيل التجارة البينية وضمان الأخطار السياسية من خلال إنشاء وكالة التأمين الأفريقية.

٢- إعادة تنظيم غرفة المقاصة لدول الكوميسا .

٣- إنشاء نظام المدفوعات والتسويات Com Pass وهو نظام يتيح التعامل بالعملات الوطنية .

لقد بدأت لجنة محافظي البنوك المركزية لدول كوميسا اجتماعاتها في ديسمبر ١٩٩٧ ، وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري ومنتظم، غير أن إشكالية تباين الأداء الاقتصادي كما تعكسها مؤشرات الاقتصاد الكلي تعد أحد أهم الإشكاليات المطروحة علي هذه اللجنة .

يعكس الجدول رقم (٢) تباين المؤشرات اللازمة لاستيفاء شروط الوحدة النقدية وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٢)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول الكوميسا

عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٢	متوسط معدل نمو أسعار المستهلكين ٢٠٠٠-١٩٩٥	سعر الفائدة للإقراض من البنوك التجارية ٢٠٠٢	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٢	
(٥,٤)	٤,٦	١٣,٨	٢٧	مصر
(١٠,٩)	٣٦,٨	٠٠	٥٥	السودان
(١٠,٠٤)	٧,٢	١٩,٧	٢٨	كينيا
(١٢,٨)	٤,١	١٩,١	٦٣	أوغندا
(١٣,٩)	١,٣	٨,٧	١٠٢	اثيوبيا
(٧,٧)	٢,٦	٠٠	—	جزر القمر
(١٠,٤)	٦,٠٠	١١,٣	—	جيبوتي
(٩,٠)	٢٦٦,٣	٩٧,٣	٢٦	لنجولا
(١٣,٩)	٢٧,٣	٤٥,٢	١٢٧	زامبيا
(١٢,٩)	٣٧,٩	٢٣,٥	٣٣	زيمبابوي
(١٤,٥)	٣٢,٩	٥٠,٥	١٤١	ملاري
(٦,٢)	٦,٢	٢١	١٣	موريشوس
(٢٠,٠)	٣,٠٠	١١,١	١٤	سيشل
(٧,٧)	١٢,٢	٢٥,٢	٩٢	مدغشقر
(٢,٣)	٢٤١,٧	٦٦,٨	١٢٧	للكنغو الديمقراطية
(٤٥,١)	١١,٢	٠٠	٧٨	أريتريا
(١,٧)	١٥,٨	١٩,٥	١٥٢	بروندي
(١١,٠)	٤,٣	٠٠	٧٥	رواندا
(٤,٤)	٨,٦	١٣,٨	—	ناميبيا
(٥,٥)	٨,١	١٥,٣	٢١	سوازيلاند

.. غير متاح ، () قيمة سالبة .

Source : World Bank, African Development Indicators 2004 Washington D. C. The World Bank, 2004 .

حيث يتضح من هذا الجدول الملاحظات التالية:

١ - أن نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٥٢% في حالة بروندي، علي حين كانت هذه النسبة ٢١% في حالة سوازيلاند، وقد تم حساب معامل الاختلاف لهذا المؤشر للدول المتاح عنها بيانات،

وأوضح أن قيمة هذا المعامل وفقاً لبيانات هذا المؤشر هي ٦٧٪،
وبالتالي فإن معامل الاستقرار ٣٣٪.

٢- بلغ سعر الفائدة علي الإقراض في البنوك التجارية ٣، ٦٧٪ في حالة
أنجولا، علي حين كان هذا السعر ١، ١١٪ في حالة سيشل، وبلغت قيمة
معامل الاختلاف عن هذا المؤشر ٨٢٪.

٣- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين في النصف الثاني
من تسعينيات القرن العشرين ٢، ٢٦٦٪ في حالة أنجولا، بينما كان
١، ٤٪ في حالة أوغندا، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٢٠٣٪.

٤- أن عجز الموازنة العامة (بدون المنح) قد بلغ ١، ٤٥٪ كنسبة من الناتج
المحلي الإجمالي في أرتريا، علي حين كانت هذه النسبة ٤، ٠ في حالة
كينيا، وهو ما يعكس قوة المدي في هذا المؤشر، وكانت قيمة معامل
الاختلاف ٩٥٪.

ويلاحظ أن بعض المؤشرات كان تأثيرها شديداً بالقيم الشاذة في
البيانات، ومنها علي سبيل المثال المؤشر الذي نحن بصدد، والدليل علي
ذلك أنه في حالة استبعاد متوسط معدل النمو السنوي للأسعار في كل من
أنجولا، والكنغو الديمقراطي فإن معامل الاختلاف تتخفف قيمته من
٢٠٣٪ الي ٩٦٪.

وعلي ذلك فإننا نري ضرورة قيام لجنة محافظي البنوك المركزية
بوضع معايير استرشادية ملزمة للدول الأعضاء، مع السماح بفترات مختلفة
لهذه الدول، لكي تستوف هذه المعايير.

٣-٣-٢ - لجنة محافظي البنوك المركزية في دول سادك

Committee Of Ceneral Bank Gover CCBG⁽¹⁷⁾.

انشئت هذه اللجنة للتسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال السياسة النقدية، كما عهد إليها بتعزيز التدفقات النقدية فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز تدفقات الاستثمار، وقد نجحت اللجنة في إحراز تقدم في مجال نشر البيانات الإحصائية، إنشاء نظام المدفوعات الصوتي، وتكنولوجيا المعلومات، والتدريب في البنوك المركزية، ومجالات أخرى، وتعمل هذه اللجنة الي جانب لجنة الأذون الرسمية Officials Treasury وهي لجنة مهمتها مساعدة الدول الأعضاء في "سادك" حال حدوث عجز في الموازنات العامة للدول الأعضاء، ولكن كلتا اللجنتين يرفع تقريره للجنة وزراء المالية ويتم التسيق بمعرفة وحدة تسيق القطاع المالي والاستثمار والتي هي من اختصاص جمهورية جنوب أفريقيا.

عقد الاجتماع العاشر في موزمبيق في الفترة من ١٦-١٧ مايو عام ٢٠٠٠ وأشتمل جدول الأعمال علي مناقشة وموافقات علي الخطوط الرئيسية لمذكرة التفاهم الخاصة بغرفة المقاصة والمدفوعات في إطار عمل قانون البنوك المركزية وتكنولوجيا المعلومات، كما تم إعتقاد ورشة عمل لفترة قصيرة لبحث وسائل الاستقرار الاقتصادي، يوضح الجدول رقم (٣) إشكالية التباين في أداء الاقتصاد الكلي كما تعكسها المؤشرات الموضحة في هذا الجدول.

جدول رقم (٣)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول السادك

الدولة	نسبة الدين العام للنتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٢	سعر الفائدة للإقراض من البنوك التجارية ٢٠٠٢	متوسط معدل نمو أسعار مستهلكين ٢٠٠٠-١٩٩٥	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٢
جمهورية جنوب أفريقيا	صفر	١٥,٨	٦,٨	(١,٢)
ليسوتو	٧٧	١٧,١	٧,٣	(٥,٨)
بتسوانا	٩	١٦	٨,٢	(٣,٣)
ناميبيا	٠٠	١٣,٨	٨,٦	(٤,٤)
سوازيلاند	٢١	١٥,٣	٨,١	(٥,٥)
موزمبيق	٧٠	٢٦,٧	١٤	(١٩,٧)
تنزانيا	٦٥	١٦,٤	١١,٨	(٩,٠)
أنجولا	٢٦	٩٧,٣	٢٦٦,٣	(١٣,٩)
زامبيا	١٢٧	٤٥,٢	٢٧,٣	(١٢,٩)
زيمبابوي	٣٣	٣٦,٥	٣٧,٩	(١٤,٥)
ملاوي	١٤١	٥٠,٥	٣٢,٩	-
الكنغو الديمقراطية	١٢٧	٦٦,٨	٢٤١,٧	(٢,٣)
موريشيوس	١٣	٢١	٦,٢	(٦,٢)
سيشل	١٩	١١,١	٣,٠٠	(٢٠,٠٠)

Source : World Bank, African Development Indicators 2004 Washington The World Bank, 2004 .

حيث يتضح من الجدول رقم (٣) الملاحظات التالية:

- ١- أن نسبة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٤١٪ في حالة ملاوي بينما كانت صفر٪ في حالة جمهورية جنوب أفريقيا، وقد بلغ معامل اختلاف هذا المؤشر ٨٨٪.
- ٢- بلغ سعر الفائدة علي الإقراض في البنوك التجارية ٩٧,٣٪ في حالة أنجولا بينما كان هذا السعر ١١,١٪ في حالة سيشل، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٧٨٪.
- ٣- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لاسعار المستهلكين في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين ٢٦٦,٣٪ في حالة أنجولا بينما كان هذا المتوسط ٣٪ في حالة سيشل، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ١٨٠٪.

٤- أن عجز الموازنة العامة (دون المنح) قد بلغ ٢٠٪ في حالة سيشل بينما كانت هذه النسبة ٢, ١٪ في حالة جمهورية جنوب أفريقيا، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٧٥٪.

غير أن بيانات الخمس دول الأولى في الجدول رقم (٣)، وهي الدول التي تعمل اقتصاداتها في ظل اتحاد جمركي، هي الدول الأقل من حيث تباين مؤشرات متوسط معدلات نمو الأسعار، أسعار الفائدة، عجز الموازنة العامة، أما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي، فإن هذه الدول الخمس مازال بها تباين حيث بلغت قيمة هذا المؤشر ٧٧٪ في حالة ليسوتو، و٧٥٪ في حالة جمهورية جنوب أفريقيا.

٣-٣-٣- السياسات النقدية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس) (١٨)؛

تضم مجموعة دول الإيكواس دولاً فرانكفونية، ودولاً أنجلوفونية، فضلاً عن الدول التي كان مستعمرة من البرتغال، ترتبط الدول الفرانكفونية بعلاقات وطيدة مع فرنسا، فالأخيرة تعضد عمليات التنمية والاستقرار النقدي من خلال المساعدات الإنمائية، والعمل على مساندة النظام النقدي في هذه الدول، غير أن الدول الفرانكفونية ترتبط من ناحية أخرى بعلاقات جوار جغرافي مع نيجيريا الأنجلوفونية والتي لها أجندة تنموية مختلفة عن مجموعة الدول الفرانكفونية، الأمر الذي يترتب عليه كثير من المشكلات عند الحديث عن التكامل النقدي لمجموعة دول الإيكواس، فعند تنسيق السياسات النقدية في دول هذه المجموعة عادة تكون فرنسا غير ممثلة في هذه الاجتماعات، فهي ليس لها صفة قانونية داخل هذا التجمع، وهو أمر يوقع الحرج بالنسبة لممثلي الدول الأفريقية الفرانكفونية، أضف إلى ذلك فإن المجموعة الفرنسية داخل كتلة الإيكواس

لها سياساتها الخاصة في مجال التكامل والتعاون النقدي حيث تكون فرنسا معضدة لهذه البرامج الخاصة بهذه المجالات، ومن ناحية أخرى فإن نيجيريا التي لها أجندة مختلفة للتعاون النقدي والتكامل الاقتصادي في اقليم الغرب الافريقي تحاول أن تقلص النفوذ الفرنسي في الاقليم، ايضا فإن فرنسا تتحاشي الدخول في عمليات تعزيز التكامل الاقتصادي لغرب افريقيا من خلال نيجيريا او وفقاً للأجندة النيجيرية.

يعكس الجدول رقم (٤) المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمجموعة دول أكواس.

جدول رقم (٤)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في دول أكواس

الدولة	نسبة الدين العام للنتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٢	سعر الفائدة للإقراض من البنوك التجارية ٢٠٠٢	متوسط معدل نمو أسعار مستهلكين ٢٠٠٠-١٩٩٥	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٢
بنين	٦٣	٠٠	٤,٣	(٣,٣)
بوركينافاسو	٤٥	٠٠	٢,٩	(١٠,٢)
كيب فيدر	٥٧	١٣,٢	٤,٢	(٩,٣)
كوت ديفوار	٥٨	٠٠	٣,٨	(٢,١)
جامبيا	١٤١	٢٤	(٣,٤)	(٩,٤)
غانا	٩١	٠٠	٢٦,٨	(٨,١)
غينيا	٩١	٠٠	٤,٥	(٨,٢)
غينيا بيساو	٣٢٦	٠٠	١٧,٤	(١٨,١)
ليبيريا	٠٠	٢٠,٢	—	—
مالي	٨٠	٠٠	٢,٩	(٩,٤)
النيجر	٧٤	٠٠	١٥,٦	(٦,٥)
نيجيريا	٥٨	٢٤,٨	٤,٣	(٥,٨)
السنغال	٦٦	٠٠	٢,٠	(٣,١)
سيراليون	١٦١	٢٢,٢	١٧,٢	(٢٠,٥)
توجو	٩٧	٠٠	٣,٩	(٢,٩)
موريتانيا	٢٠١	٠٠	٥,٠٠	٦

.. غير متاح ، () قيمة سالبة .

Source: World Bank, African Development Indicators 2004 Washington The World Bank, 2004.

ويتضح من الجدول رقم (٤) الملاحظات التالية:

- ١- أن نسبة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٣٢٦٪ في حالة غينيا وكانت قد بلغت هذه النسبة ٤٥٪ في حالة بوركينا فاسو وبحساب معامل الاختلاف لهذا المؤشر، أتضح أن قيمته ٩٦٪.
 - ٢- بلغ سعر الفائدة علي الإقراض من البنوك التجارية ٢٤,٨٪ في حالة نيجيريا بينما كان هذا السعر ١٣,٢٪ في حالة كيب فيرد، وقد بلغ معامل الاختلاف ٢٢٪.
 - ٣- بلغ متوسط معدل نمو أسعار المستهلكين في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ ٢٦,٨٪ في حالة غانا، بينما كانت أقل زيادة لهذا المعدل هي سالب ٣,٤٪، وبحساب معامل الاختلاف لمتوسط معدلات النمو الموجبه، أتضح أن هذا المعامل تبلغ قيمته ٩٥٪.
 - ٤- أن عجز الموازنة العامة بلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠,٥٪ في حالة سيراليون بينما كانت هذه النسبة ٢,١٪ في حالة كوت ديفوار، وبلغ معامل الاختلاف لهذا المؤشر ٧٥٪.
- أن اختلاف طبيعة الروابط الاقتصادية بين مجموعة دول أكواس من ناحية ، والدول التي كانت تستعمر الاقليم من ناحية أخرى قد حدا بست من دول المجموعة (غير فرانكفونية) هي نيجيريا - غانا - غينيا - ليبيريا - سيراليون - جامبيا للدعوة لإنشاء منطقة نقدية أخرى، بحيث يكون داخل الإقليم منطقتين نقديتين، الأولى وهي منطقة السيفا Franc De Le Communatue Financiere De La Afrique CFA Frans ، والتي تضم بنين - بوركينا فاسو - كوت ديفوار - مالي - النيجر - السنغال - توجو وهي الدول التي تكون فيما بينها الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا.

لقد تبلورت دعوة الدول الست صاحبة مشروع إنشاء منطقة نقدية ثانية داخل إقليم أكواش في صدور إعلان بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠٠٠ أطلق عليه إعلان غانا وقد استهدف الإعلان إنشاء منطقة نقدية داخل إقليم "أكواس" فيما بين الدول التي لا ترتبط بكتلة السيفا، وذلك في غضون فترة لا تتجاوز شهر يناير عام ٢٠٠٣، وأن ذلك سيكون بمثابة الخطوة الأولى للوصول الي وحدة نقدية واحدة حينما يتم التنسيق والتفاهم بين الكتلتين النقديتين داخل الإقليم (لم تتحقق الوحدة النقدية فيما بين الدول صاحبة الإعلان حتي نهاية عام ٢٠٠٤).

٣-٤-٣- منطقة السيفا: الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا UMOA والبنك المركزي لدول وسط أفريقيا BEAC .

تتكون منطقة السيفا CFA من اتحادين نقديين منفصلين عن بعضهما هما الاتحاد النقدي لغرب افريقيا UMOA ويضم في عضويته سبع دول هي، بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، السنغال وتوجو، والاتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا BEAC ويضم ست دول هي الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطي، تشاد، الكنفو، غينيا الاستوائية والجابون، ويتبع كل من الاتحادين نظام تثبيت قيمة العملة المتداولة في نطاقه (سيفا) بالنسبة للفرنك الفرنسي (قبل الغاء التعامل به وإحلال اليورو محله).

لقد ترتب علي تباين الأداء الاقتصادي، واختلاف مرحلة التطور بين دول منطقة السيفا عديد من الانتقادات التي أوضحت أن لهذه الوحدة النقدية سواء في الغرب أو الوسط كان لها تكلفة عالية لأنها جاءت مبكراً عن موعدها، وأنها ليست الشكل الأمثل للتكامل النقدي، يقدم مونجا MONGA في عام ١٩٩٧ مثالا لاثبات هذه النتيجة فهو يري علي سبيل المثال أن الكاميرون وهي دولة ذات اقتصاد منفتح إلا أنها مازالت في منطقة السيفا،

وتتبع السياسات النقدية وفقا لما يراه البنك المركزي لدول وسط أفريقيا، ولا تتحكم في معدلات نمو استهلاك مواطنيها للمنتجات الواردة من الجابون حيث يفضلونها عن منتجاتهم الوطنية، بطبيعة الحال سينخفض الناتج في الكاميرون لانخفاض الطلب الكلي، وتعاني الكاميرون في هذه الحالة من ارتفاع معدلات البطالة، ذلك في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على منتجات الجابون، وتزداد معدلات الادخار فيها، وإذا كنا نعرف الحساب الجاري بالمفهوم النقدي على أنه الفرق بين الانفاق المحلي والناتج المحلي فإن كل دولة من الدولتين ستكون مواجهة بمشكلة ما، فالحساب الجاري في الكاميرون في حالة عجز، والحساب الجاري في الجابون في حالة فائض، وسوف تكون المترتبات على النحو التالي:

بفرض أن الأجور مرنة في كلتا الدولتين فإنها سوف تنخفض في الكاميرون وتزداد في الجابون وبفرض أن عنصر العمل لديه القدرة على الحركة فعمال الكاميرون سوف يهاجرون الى الجابون، لتزداد قوة العمل فيها وتنخفض الأجور وهو ما يعيد التكييف لعملية الإنتاج مرة أخرى، ولكنها سوف تتم في الجابون، الآن ماذا لو أن أحد هذين الفرضين لم يتحقق، مرونة الأجر، وحرية عنصر العمل، أن النتيجة الطبيعية في ظل وجود أسعار صرف ثابتة في كلتا الدولتين كما أن معدل نمو العرض النقدي متماثل فيهما فإن ذلك يعني أن الكاميرون لن تستطيع التكيف مع خفض الطلب على ناتجها وستظل تعاني من مشكلة البطالة.

لقد أردنا أن نوضح بتقديم هذا المثال، أن الوحدة النقدية يجب أن تستوفي شروطا معينة، وهذه الشروط مازالت مفقودة وذلك على النحو الذي يعكسه الجدول رقم (5)، (6).

جدول رقم (٥)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا

الدولة	نسبة الدين العام للنتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٢	سعر الفائدة للإقراض من البنوك التجارية ٢٠٠٢	متوسط معدل نمو أسعار المستهلكين ٢٠٠٠-١٩٩٥	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٢
الكاميرون	٧٥	١٨	٢,٩	٢,١
أفريقيا الوسطى	٩٠	١٨	٢,٤	(٧,٨)
تشاد	٥٦	١٨	٥,٩	(١٢,٨)
الكنغو	١٠٦	١٨	٤,٩	(٨,٣)
غينيا الاستوائية	٩	١٨	٥,١	١٦,١
جابون	٦٢	١٨	٢,٠٠	٢,٦

() قيمة سالبة .

Source: World Bank, African Development Indicators 2004 Washington The World Bank, 2004

جدول رقم (٦)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول الاتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا

الدولة	نسبة الدين العام للنتج المحلي الإجمالي % ٢٠٠٢	سعر الفائدة للإقراض من البنوك التجارية ٢٠٠٢	متوسط معدل نمو أسعار المستهلكين ٢٠٠٠-١٩٩٥	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي % ٢٠٠٢
بنين	٦٣	٠٠	٤,٣	(٣,٣)
بور كينا فاسو	٤٥	٠٠	٢,٩	(١٠,٢)
كوت ديفوار	٥٨	٠٠	٣,٨	(٢,١)
مالي	٨٠	٠٠	٢,٩	(٩,٤)
النيجر	٧٤	٠٠	٣,٢	(٦,٥)
السنغال	٦٦	٠٠	٢,٠٠	(٣,١)
توجو	٩٧	٠٠	٣,٩	(٢,٩)

.. غير متاح ، () قيمة سالبة .

Source: World Bank, African Development Indicators 2004 Washington The World Bank, 2004 .

ويتضح من الجدول رقم (٥):

١- أن نسبة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠٦٪ في حالة الكنفو بينما كانت هذه الانسبة ٩٪ في حالة غينيا الأستوائية، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٥٠,٥٪.

٢- بلغ سعر الفائدة علي الاقراض في البنوك التجارية ١٨٪، وهو سعر موحد في جميع دول الاتحاد.

٣- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين ٩٥-٢٠٠٠ ، ٩,٥٪ في حالة تشاد بينما كان هذا المتوسط ٢٪ في حالة جابون، بمعامل اختلاف قيمته ٤٢٪.

٤- أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ١٢,٨٪ في حالة تشاد، بينما حققت الموازنة العامة في غينيا الأستوائية فائضا مقداره ١٦,١٪، وذلك بفضل اكتشافات البترول، وقد بلغت قيمة معامل الاختلاف ٢٨٪.

ويتضح من الجدول رقم (٦):

١- أن نسبة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي بلغت ٩٧٪ في توجو بينما كانت هذه النسبة ٤٥٪ في بوركينا فاسو، بمعامل اختلاف قيمته ٢٤,٢٪.

٢- لم يتاح لنا أية بيانات عن أسعار الفائدة في تجمع دول الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا.

٣- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لاسعار المستهلكين ٩٥-٢٠٠٠ ، ٣,٤٪ بينما كانت هذه النسبة ٢٪ في حالة السنغال بمعامل اختلاف قدره ٢٤٪.

٤- أن عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢, ١٠٪ في بوركينا فاسو ، بينما كان ١, ٢٪ في كوت ديفوار بمعامل اختلاف ٦٥٪.

٤- الأوضاع النقدية والتباين في الأسواق المكونة للسياسة النقدية الأفريقية (٢٠).

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة القوانين والقرارات الصادرة من السلطة المختصة بغرض تحقيق أهداف معينة في المجال النقدي، ويعد عرض النقود ومعدل نموها، وأسعار الفائدة أحد أهم الأدوات المستخدمة من خلال هذه السياسات لتحقيق الأهداف المنشودة، وهي عادة أهداف تتعلق بالاستقرار النقدي "كمكافحة التضخم" والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، غير أن الاستقرار النقدي كهدف مناط تنفيذه للبنوك المركزية لا تتم صياغته بمعرفة هذه الجهات الأخيرة فقط، وإنما يتم وضعه في ضوء منظومة أكبر تهتم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي معينة، وبطبيعة الحال فإن هذه الأهداف تستدعي تناسل السياسة النقدية مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة الاستثمار... الخ، لذلك فإن البنوك المركزية تساهم في رسم أهداف السياسة النقدية ولكنها تنفرد بتنفيذها، والمفترض هنا استقلالية البنوك المركزية عن الأجهزة التنفيذية الأخرى.

نتناول في هذا القسم عرض لمجموعتين من المؤشرات النقدية علي مستوى القارة، المجموعة الأولى بمثابة أدوات للسياسة النقدية، وهي معدل نمو العرض النقدي، أسعار الفائدة، أسعار الخصم، ثم يلي ذلك عرض لمجموعة أخرى من المؤشرات المختلفة من حيث دلالتها فهي ليست بأدوات للسياسة النقدية، بقدر ما هي نتائج لهذه السياسة، منها ما يرتبط بشكل

مباشر بأداء السياسة النقدية كالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وتطور أسعار صرف العملات الوطنية، ومنها ما لا يمكن إسناده للسياسة النقدية بمفردها وإنما تساهم فيه السياسة النقدية الي جانب باقي السياسات الاقتصادية الأخرى كمعدل نمو الاقتصاد القومي.

٤-١- مؤشرات الأداء.

٤-١-١- عجز الموازنة العامة ونمو العرض النقدي.

يتحدد التغير في المعروض النقدي بالتغير الصافي في اقتراض الحكومة من البنك المركزي مضافا إليه التغير في صافي الأصول الأجنبية ولما كان التغير في صافي الأصول الأجنبية محكوما بالبنود المستقلة الدائنة والمدينة في موازين المدفوعات فضلا عن وجوب مطابقة الصافي لهذه الأرصدة مع المسدد فعلا او الموجود فعلا، فإن المبعث الأساسي لعدم الاستقرار النقدي يكمن في الاقتراض المفرط للحكومات من البنوك المركزية، وعادة ما تلجأ الحكومات لمثل هذا السلوك لكي تواجه عجز الموازنة العامة الناجم عن عدم وجود موارد حقيقية لمواجهة النفقات المطلوبة، وحيث يتم سداد جزء كبير منها وفاء لتعهدات قانونية محلية او أجنبية (خدمة الدين العام) لقد بلغ عجز الموازنة العامة (غير شاملا للهبات) كنسبة متوسطة من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عقد التسعينات في أفريقيا ككل سالب ٨,٤٪، ولقد كانت هذه النسبة ١,٣٪ بالنسبة للشمال الأفريقي، ٧,٥٪ في الجنوب الأفريقي، ولقد تحسنت هذه الصورة بحلول عام ٢٠٠٠، حيث سجل العجز في هذه المناطق علي التوالي ٣٪، صفر٪، ٦,٤٪ (٢١).

أما بالنسبة لصافي الأصول الأجنبية فقد شهدت تغيرا بالسالب في أفريقيا ككل بواقع ٦٥٦,٤ مليار دولار سنويا في النصف الأول من

التسعينات، وكان هذا التغير بواقع ٢,٦٩٠ مليار دولار في الشمال الأفريقي ١,٩٦٦ مليار دولار في الجنوب الأفريقي، كما بلغ هذا التغير في عام ٢٠٠٠ في المناطق المذكورة تغيرا بالعجز علي التوالي ١٦,٥٢٧ مليار دولار، ٣,٩١٨ مليار دولار(٢٢).

وعلي ذلك ففي حين شهدت القارة عجزا في موازينها العامة، فضلا عن تغيرات سلبية في الاحتياطات، نجد أن معدلات نمو العرض النقدي في النصف الثاني من التسعينيات كان بواقع ١٤٪ كمعدل سنوي متوسط في أفريقيا جنوب الصحراء ككل، وكان ٥٪ في منطقة الشمال الأفريقي، ولم تختلف معدلات النمو النقدي في عام ٢٠٠٢ في المناطق المذكورة عما حققته كمتوسطات في النصف الثاني من التسعينيات، ويلاحظ أنه من بين ٥١ دولة أفريقية متاح عن العرض النقدي فيها بيانات كان متوسط معدل النمو السنوي للعرض النقدي في النصف الثاني من التسعينيات سلبيا في دولتين فقط.

٤-١-٢- معدل الفائدة:

بلغ معدل الفائدة علي الاقتراض في النصف الثاني من عقد التسعينيات في أفريقيا ككل ٩,٢٠٪ كمتوسط سنوي، كما بلغت أسعار الخصم الحقيقية علي مستوي القارة في النصف الثاني من التسعينيات ١,٣ كمتوسط سنوي.

٤-٢- مؤشرات النتائج:

٤-٢-١- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في أفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٠٢، ١٣٨,٢، باعتبار ان سنة الأساس ١٩٩٥ = ١٠٠، كما بلغ هذا الرقم في منطقة الشمال الأفريقي ١٢٦,٣(٢٣).

٤-٢-٢ أسعار الصرف.

تختلف نظم تحديد أسعار الصرف في أفريقيا باختلاف الأقاليم، فعلي حين ارتبطت أغلب دول الجنوب الأفريقي براند جمهورية جنوب أفريقيا، نجد أن أغلب دول الغرب والوسط الأفريقي قد ارتبطت بالفرنك الفرنسي (قبل ظهور اليورو) كما ارتبطت دول الشرق الأفريقي بالدولار الأمريكي والجنية الاسترليني، غير أن الملاحظ علي أسعار الصرف الرسمية للدولار في مواجهة العملات الوطنية الأفريقية، سواء منها ما كان يتمتع بالثبات النسبي علي النحو المعمول به في منطقة السيفا، او في تلك الدول التي تطبق نظام التعويم المدار أنها تعكس تاكلا في قيمة أغلب العملات الوطنية في أفريقيا.

أما بالنسبة لأسعار الصرف في الأسواق الموازية فإنها تعكس خفضا أشد من ذلك الذي شهدته الأسعار الرسمية، لقد بلغت أسعار الدولار في السوق الموازية لبعض الدول الأفريقية ١٤٠٠٪ كحالة أنجولا عام ١٩٩٨، ٤٣٠٠٪ جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذات العام، وكانت كل من مصر، أثيوبيا، السودان، غانا، مورشيسوس أقل الدول من حيث الفروق بين أسعار السوق الرسمية وأسعار السوق الموازية نظرا لتحرير أسعار الصرف في هذه الدول واستخدام نظام التعويم المدار لضبط مستوى هذه الأسعار (٢٤).

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم هذا الجزء من الدراسة أن نعرض معاملات الاختلاف بين التكتلات الاقتصادية الرئيسية في القارة علي النحو الذي يعكسه الجدول رقم (٧) وكذلك ايضا معامل الاختلاف فيما بين هذه التكتلات علي النحو الذي يعكسه الصف الأخير من الجدول المشار إليه.

جدول رقم (٧)

معاملات الاختلاف بين المؤشرات الاقتصادية اللازمة للوصول للوحدة النقدية

الدولة	الدين الخارجي الناتج %	عجز الموازنة العامة الناتج %	متوسط أسعار الفائدة	معدل النمو السنوي للأسعار
الكاميرون	٦٧	٩٥	٨٢	٢٠,٣ %
ليكواس	٦٩	٧٥	٢٢	٩٥
غرب	٥١,٥	٢٨	صفر	٤٢
وسط	٢٤,٢	٦٥	٠٠	٢٤
سادك	٨٨	٧٠	٧٨	١٨٠
الاختلاف فيما بين المجموعات	٤٨	٣٦	٥٥	٧٣

المصدر: محسوب من بيانات الجداول من رقم ٢ حتى رقم ٦ .

يتضح من قيمة معامل الاختلاف في الصف الأخير (الاختلاف بين المجموعات) أهمية تحقيق التقارب في المؤشرات الاقتصادية بين التكتلات الفرعية الرئيسية في القارة الأفريقية ، وهو الأمر الذي يجب أن تأخذه في الاعتبار دائما جميعة البنوك المركزية الأفريقية بجمهورية جنوب أفريقيا، والتي تعقد اجتماعاتها الدورية علي مستوى القارة، حيث يحضر ممثلي محافظي البنوك المركزية في الدول الأفريقية هذا الاجتماعات لبحث مشكلات السياسة النقدية، والعمل علي تنسيق السياسات اللازمة لكبح جماح التضخم والعمل علي تحقيق الاستقرار في الأسعار، مع الأخذ في الاعتبار ضرورات تحقيق النمو، والارتفاع بمعدلات التشغيل.

لقد جاء في كلمة السيد رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في إفتتاح الدورة الخامسة والعشرين لأعمال هذه الجمعية، ضرورة تحقيق الموازنة بين أهداف السياسة النقدية ومتطلبات النمو ، تلك الأهداف التي قد تبدو متعارضة، ولكن الأمانة تقتضي دائما أن يكون هناك حولا توفيقية للوصول الي صيغة مقبولة من شعوب القارة(٢٥).

5- إمكانيات الدور المنتظر للمصرف المركزي الأفريقي.

منذ البداية نود أن نوضح أن طبيعة وإمكانيات الدور المنتظر للمصرف المركزي الأفريقي ستختلف من مرحلة الي مرحلة أخرى تبعاً لمراحل التكامل الاقتصادي المتحققة علي مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية، والتي هي المدخل الأساسي للاتحاد الأفريقي، وعلي ذلك فإن أهداف المصرف المركزي الأفريقي حتي اكتمال السوق الأفريقية المشتركة يجب أن تختلف عن أهدافه في المرحلة التالية لإكتمال هذه السوق ، وسوف نعرض في هذا السياق أهداف المصرف المركزي الأفريقي في كلتا المرحلتين، يلي ذلك التصورات المؤسسية لكل مرحلة من هذه المراحل.

5-1 أهداف المصرف المركزي الأفريقي حتي اكتمال السوق الأفريقية المشتركة :

5-1-1- أن هدف تعزيز حرية التجارة وزيادة كثافتها فيما بين الدول الأفريقية، يعد أحد هذه الأهداف التي وضعتها أغلب التكتلات الفرعية القائمة في مقدمة أولوياتها، وعلي ذلك فإن دور المصرف المركزي الأفريقي يجب أن يستهدف من الآن إنشاء غرفة مقاصة لتسوية حسابات الدول الأعضاء، إذ أن ذلك الهدف سوف يترتب عليه خروج المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء من دائرة التعامل الفعلي بالعملات الحرة، والاكتفاء بالتعامل عليها حسابياً، أي سيترتب عليه توفير في النقد الأجنبي المتاح للدول الأعضاء.

5-1-2- يجب أن يستهدف البنك المركزي الأفريقي في هذه المرحلة إنشاء قاعدة بيانات عن الاقتصادات الأفريقية، وأن تكون هذه القاعدة متاحة للنشر في شكل تقرير سنوي، فضلاً عن إمكانية إتاحتها علي شبكة المعلومات الدولية، وبطبيعة الحال يجب أن تركز هذه القاعدة علي المعلومات الخاصة بالسياسة النقدية ومؤشراتها في

الدول الأفريقية، أن هذه القاعدة يمكن أن تساعد صناع القرار الاقتصادي والباحثين في مجال الاقتصاد النقدي والمالي للدول الأفريقية بشكل خاص وباحثي الاقتصاد الأفريقي بشكل عام.

٥-١-٣- التنسيق فيما بين محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء بإتاحة اجتماع دولي يتم فيه عرض المشكلات وتبادل الآراء في ضوء معايير قياسية للمؤشرات الاقتصادية كنسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، منح الائتمان، علي أن يشمل تطوير العمل في هذا المجال وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفي في الدول الأعضاء، وذلك لتعزيز منافع الاتحاد النقدي وخفض تكلفته.

وعلي ذلك فإن المصرف المركزي الأفريقي في ضوء هذه الأهداف، يمكن أن يكون هيكله التنظيمي علي النحو التالي:

(أ) مجلس محافظي البنوك المركزية الأفريقية، ويعقد اجتماعاته بشكل دولي لتحديد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في أفريقيا، ومتابعة الأداء للبنوك المركزية الأفريقية في نطاق الأهداف الموضوعية، وترفع تقارير هذا المجلس لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي .

(ب) لجان فنية متخصصة، وتتعد هذه اللجان كلما دعت الحاجة لانعقادها، ويمكن أن تشتمل هذه اللجان علي لجنة خاصة لمتابعة معدلات التضخم، ولجنة خاصة لمتابعة معدلات نمو العرض النقدي، ولجنة خاصة لمتابعة الدين العام وتطوره، ولجنة خاصة لمتابعة أسعار الفائدة فضلا عن لجنة المقاصة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، وترفع تقارير هذه اللجان الي مجلس المحافظين.

(ج) السكرتارية التنفيذية ، حيث يقع عبئ إدارة العمل اليومي علي عاتق هذه السكرتارية، ويدخل في اختصاصها الإعداد لعقد الاجتماعات الخاصة باللجان الفنية، ومجلس محافظي البنوك المركزية، وإعداد جدول الأعمال حسبما تتقرر موضوعاته بمعرفة مجلس المحافظين.

٥-٢- أهداف المصرف المركزي الأفريقي بعد إكمال السوق الأفريقية المشتركة؛

يضاف الي جانب الأهداف السابقة، مجموعة أخرى من الأهداف الخاصة أهمها:

٥-٢-١- التحكم في عرض النقود، بوضع معايير ملزمة لمعدلات نمو العرض النقدي ، تقادياً لموجات التضخم .

٥-٢-٢- التحكم في معدلات منح الائتمان المحلي بما يتناسب مع طبيعة مرحلة التنمية التي تمر بها كل دولة من الدول الأعضاء.

٥-٢-٣- كما يمكن بدء الوحدة النقدية "إصدار العملة الأفريقية الموحدة" في الدول التي تستوفي شروط مؤشرات الأداء الاقتصادي الخاص بمعدلات التضخم، والدين العام، وأسعار الفائدة، علي أن يعطي لباقي الدول الأخرى التي لم تستوف هذه الشروط فترات زمنية لتوفيق أوضاعها النقدية، والدخول الي الوحدة النقدية، ولا شك أن وجود الوحدة النقدية بين مجموعة من الدول الأعضاء يستدعي وجود المصرف المركزي الأفريقي كهيكل مؤسسي قائم ومستمر ويمارس وظائفه في مجال إصدار النقد، ومراقبة الائتمان، والرقابة علي البنوك التجارية، فضلاً عن القيام بوظيفته كمنسق للبنوك المركزية الوطنية لكي تعمل كبنك للحكومات.

٦- خاتمة البحث :

عرضنا في هذه الدراسة للأوضاع النقدية في أفريقيا وأتضح مدي التباين في مؤشرات أداء السياسة النقدية، وبالتالي في نتائجها، كما عرضنا لخبرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التنسيق بين المصارف المركزية الافريقية وذلك بهدف وضع التصور المناسب لعمل المصرف المركزي الأفريقي في المراحل القائمة للتكامل الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة الي ضرورة تحديد أهداف المصرف الأفريقي في ضوء مرحلة التكامل الاقتصادي التي تتم، علي أن يتم توسيع نطاق هذه الأهداف كلما تم إحراز تقدم علي مستوي التكامل حتي الوصول للوحدة النقدية التي تغطي دول القارة بمشيئة الله سبحانه وتعالى.

كما أوضحت الدراسة أنه في ضوء التجربة الأوروبية، لم يكن اختلاف هذه المؤشرات حائلا لعملية تكوين الاتحاد الاوروبي، وانما كان الشرط اللازم للدخول الي الكتلة النقدية الأوروبية هو استيفاء شروط محددة، حتي تكون الآثار الناجمة علي الاقتصادات المتقدمة نسبياً من جراء انضمام الدول الأقل تقدما آثار محدودة.

ان استيفاء شروط التنسيق بين المؤشرات الاقتصادية الكلية داخل كل كتلة يمثل المرحلة الأطول نسبياً، لذلك خصصت معاهدة أيوجا يونيو ١٩٩١ أطول مراحلها الست (عشر سنوات)، لاستيفاء هذه الشروط، وان كانت قد ربطتها بإقامة الاتحادات الجمركية داخل التكتلات الاقتصادية الرئيسية علي مستوي القارة، وكانت اقل هذه المراحل من حيث الفترة الزمنية هي تلك المرحلة التالية لإقامة الاتحادات الجمركية حيث خصصت لها المعاهدة مدة سنتين فقط لإقامة الاتحاد الجمركي الأفريقي، واستشهادا بمراحل معاهدة أيوجا، واسترشادا بما يتم عليه العمل داخل اللجان الفنية المشتركة في

التكتلات الاقتصادية الفرعية، فان مسيرة الوحدة النقدية الأفريقية تسير جنباً الى جنب مع مسيرة التكامل الاقتصادي علي مستوى بناء الهياكل المؤسسية، والتوسع في انشاء المشروعات المشتركة، وحركة تحرير التجارة.

لقد أثبتت الدراسة أن معاملات الاختلاف داخل التكتلات الاقتصادية الفرعية وفقاً لما تم قياسه من مؤشرات، كانت اقوي من معاملات الاختلاف المحسوبة لقياس درجة الاختلاف بين هذه التكتلات، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية استيفاء التقارب في أداء الاقتصادات داخل كل كتل علي حده حتي يمكن الوصول لعملية التقارب فيما بين التكتلات القائمة.

وعلى ذلك فإن تحقيق الوحدة النقدية في أفريقيا أملاً ليس مستحيلاً في ضوء الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية .

لقد استخلصنا من التجربة الأوروبية عدة دروس ، أولها أهمية التدرج في إقامة الوحدة النقدية خلال فترات زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة عملية التنمية ، وقد أخذت الجماعة الاقتصادية الأفريقية في وثيقتها الأساسية بهذا النهج ، كما بلورت التجارب الواقعية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة عن إمكانية تحقيق هذا التدرج ، فداخل تجمع سادك المكون من ١٤ دولة ، ارتبطت خمس دول منها بإتحاد جمركي . وداخل تجمع الكوميسا (٢٠ دولة) ، قامت تسع منها بإنشاء منطقة التجارة الحرة ، ومزمع قيام الإتحاد الجمركي فيما بينها بحلول عام ٢٠٠٨ ، والباب مفتوح لانضمام باقي دول التجمع لمنطقة التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي.

أما ثان الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية فهو استيفاء شروط التقارب في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وأن دول أوروبا الموحدة ، وتلك التي دخلت للكتلة النقدية ، لم تكن جميعها مستوفاة لشروط التقارب عند التوقيع على معاهدة ماسترخت ، كما أن الدول المنضمة حديثاً للإتحاد

الأوروبي (١٠ دول) مازالت تعمل على استقرار أوضاعها الاقتصادية واستيفاء مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤهلها للانضمام إلى منطقة اليورو. ومن ناحية أخرى فإن اجتماعات محافظي البنوك المركزية على مستوى التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا أو على المستوى القاري في نطاق الجمعية الإفريقية للبنوك المركزية اجتماعات تستهدف تحقيق التقارب واستيفاء مؤشرات الاقتصاد الكلي اللازمة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والنقدية ، وكذلك أيضا فإن هذه الاجتماعات تؤكد التعاون فيما بين البنوك المركزية الإفريقية والتنسيق فيما بينها ، وهو الدرس الثالث المستفاد من التجربة الأوروبية .

أما الدرس الرابع والأخير ، وهو استقلالية البنك المركزي الأوروبي ، مع الاستفادة من خبرة البنوك المركزية الوطنية ، فإن الاسترشاد به رهن تحقيق الوحدة النقدية الإفريقية ، والوصول للمرحلة الأخيرة من مراحل معاهدة أبوجا ، وإن كنا قد رأينا أهمية خاصة للتفرقة بين أهداف هذا البنك حتى اكتمال السوق المشترك لأفريقيا ، وأهدافه بعد اكتمال هذه السوق على النحو الذي عرضته الدراسة .

هوامش البحث

1. De Grauwe Paul, (2003) Economics of Monetary Union, Oxford University Press, 2003. pp. 130 -147.
Apel, Emmanuel, (1998), European Monetary Integration: 1958-2002 London, Routledge.
2. Gaspar, Vitor et al, (2003) "The ECB's Monetary Policy Strategy: Responding to the Challenges of the early years of EMU" in Buti Marco and Sapir André (eds.) EMU and Economic Policy in Europe (Northampton, MA, Edward Elgar,).
3. Bati, Marco; Sapir, Andre (2002) EMU and Economic Policy in Europe, The Challenge of the Early Years, U.K. Edward Elgar pp. 3 - 40.
4. [Http://Europa.eu.int/abc/12lessons/index2_en.html](http://Europa.eu.int/abc/12lessons/index2_en.html).
5. Brown. William. (1999): "The EU & Structural Adjustment: The Case of Lome IV & Zimbabwe "Review of African Political Economy. Vol. 26. No. 70, March, pp. 75-91.
6. Rutton. Vernon W. (1998): "The New Growth Theory Development Economics: A Survey", The Journal of Development Studies. Vol. 35, No. 2, December.
7. [Http://Europa.eu.int/abc/12lessons/index2_en.html](http://Europa.eu.int/abc/12lessons/index2_en.html)
8. Hawarth, David & Loedel, Peter, The European Central Bank, (2003) The New European Leviathan?
(New York Pal greave Macmillan).
9. Op. Cit.
10. Casella, Alessandra "Games for Central Bankers Market Versus Politics in Public Policy Decisions" in Wyplosz Charles (ed.). The Impact of EMU on Europe and the Developing Countries. New York: Oxford University Press, 2001.
11. DE Grauwe Paul. Op. Cit.
12. Federal Reserve Bank of San Francisco (FRBSF) Economic Letter 2004 Monetary and Financial Integration Evidence from the EMU FRBSF Economic Letter No. 20/2004. 6 August .
Lensink, Robert (1996) Structural Adjustment in sub-Saharan Africa, London longman p.p 59-60.
13. DE Grauwe, Paul, Op. Cit.
14. Spencer, Claire 2001 "The Euro _ Mediterranean Partnership": Changing Context in 2000, Mediterranean Politics, Vol. 6 No. Spring 2001.
15. De Grauwe Paul, op. cit.
16. Comesa Finance & Economics, Monetary and Fiscal Co-Operation in Comesa,

Comesa Monetary Harmonisation Programme.

www.comesa.int/finance/econmhp.htm.

وأنظر أيضاً البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ (القاهرة ، البنك

المركزي المصري ، ٢٠٠١) .

17. SADC Payment System Project Team, 1999 Report on the Progress made by the Project. May .

<http://www.sadcbankers.org/projects/payment/report.html>.

18. Davarajan, Shantayanan & Demelo, Jaime (1987), "Evaluating Participation in African Monetary Unions: A Statistical Analysis of the CFA Zones; World Development, Vol. 15, No. 4 Pp 483-496.

Mimuyu. Peter 1999 "Regionalism in African Development" in Mugerwa, Stev-ekayizzi . The African Economy, Policy, Institutions and the Future. (New York, Routledge.) Pp. 172 -164.

Mashomba, Richard E. (2000) Africa in the Global Economy Bulders Lynne Reinner Publishers Inc., "P192.

Magloire, Fouda Sera Phin (1997) "Political Monetary Cycles and Independence of the Central Bank in a Monetary Unions: An Empirical Test for a BEAC Franc Zoon Member Country. The Journal of African Economics, Vol. 6, No. 1, March, Pp. 112-32.

Ibid. Pp 112 - 32.

Masson, Paul and Catherine Pattillo, (2001) "Monetary Union in West Africa (ECOWAS) Is It desirable and How could it be achieved?" International Monetary Fund Occasional Paper 204, February 14 .

19. Monga, Celestin. (1997):, "A Currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy; Vol. 20, No. 1 Pp 103-125.

20. The World Bank, (2004) African Development Indicators, 2004 (Washington D.C. The World Bank, 2004).

21. Ibid.,

22. Ibid.,

23. Ibid.,

24. Ibid.,

25. Association of African Central Banks, (2001) Address at the 25th Meeting of the Association of African Central Bank Governors, 16 August .

قائمة المراجع

- Apel, Emmanuel, (1998), *European Monetary Integration: 1958-2002* London, Routledge.
- Association of African Central Banks, (2001) Address at the 25th Meeting of the Association of African Central Bank Governors, 16 August .
<http://www.anc.org.za/ancdocs/history/Mobeki/2001/tm0816.html>.
- Bati, Marco; Sapin, Andre (2002) *EMU and Economic Policy in Europe, the change of the early years* U.K., Edward Elgar.
- Brown. William. (1999): "The EU & Structural Adjustment: The Case of Lome IV & Zimbabwe" *Review of African Political Economy*. Vol. 26. No. 70, March,
- Casella, Alessandra (2001) "Games for Central Bankers Market Versus Politics in Public Policy Decisions" in Wyplosz Charles (ed.). *The Impact of EMU on Europe and the Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Comesa Finance & Economics, *Monetary and Fiscal Co-Operation in Comesa, Comesa Monetary Harmonisation Programme*.
www.comesa.int/finance/econmhp.htm.
- Davarajan, Shantayanan & Demelo, Jaime (1987), "Evaluating Participation in African Monetary Unions: A Statistical Analysis of the CFA Zones; *World Development*, Vol. 15, No. 4 .
- Federal Reserve Bank of San Francisco "FRBSF" Economic Letter Monetary and Financial Integration Evidence from the EMU FRBSF Economic Letter No. 20/2004. 6 August 2004.
- Hawarth, David & Loedel, Peter (2003) *The European Central Bank, The New European Leviathan?* (New York Palgrave Macmillan).
- Lensink, Robert (1996) *Structural Adjustment in sub-Saharan Africa*, London Longman.
- Magloire, Fouda Sera Phin (1997) "Political Monetary Cycles and Independence of the Central Bank in a Monetary Unions: An Empirical Test for a BEAC Franc Zone Member Country. *The Journal of African Economics*, Vol. 6, No. 1, March.
- Mashomba, Richard E. (2000) *Africa in the Global Economy* Bulders Lynne Reinner Publishers Inc., "P192.
- Masson, Paul and Catherine Pattillo, (2001) "Monetary Union in West Africa (ECOWAS) is it desirable and How could it be achieved?" *International Monetary Fund Occasional Paper* 204, February 14.

Mimuyu. Peter (1999) "Regionalism in African Development" in Mugerwa, Stev-ekayizzi. The African Economy, Policy, Institutions and the Future. (New York, Routledge) .

Monga, Celestin. (1997):, "A Currency Reform Index for Western and Central Africa. The World Economy; Vol. 20, No. 1 .

Lensink, Rolert (1996) structural Adjustment in sub Saharan Absica, London long-man.

SADC Payment System Project Team, (1999) Report on the Progress made by the Project. May .

<http://www.sadcbankers.org/projects/payment/report.html>

Spencer, Claire (2001) "The Euro - Mediterranean Partnership": Changing Context in 2000, Mediterranean Politics, Vol. 6 No. Spring.

The World Bank, (2004) African Development Indicators, 2004 (Wqashington D.C. The World Bank).